Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث (الجزء الثاني)، 2025، الصفحات: 572-584
الموقع الإلكتروني للمجلة: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

أسعار النفط وتأثيرها على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي (دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2022)

سحر مصطفى الجالي*
قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): sahar.aljali@tu.edu.ly

Oil Prices and Their Impact on the Trade Balance in the Libyan Economy (An Econometric Study for the Period 1980–2022)

Sahar Mustafa Al-Jali *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Tobruk, Libya

.Received: 22-07-2025; Accepted: 29-09-2025; Published: 18-10-2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2022)، وذلك في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي وتمويل الميزانية العامة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وتم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار النفط والميزان التجاري، إلى جانب متغيرات اقتصادية أخرى هي الإنفاق العام ومعدل التضخم.

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، كما أثبت اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وبينت النتائج القياسية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والميزان التجاري في الأجل الطويل، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن رصيد الميزان التجاري الليبي. كما كشفت النتائج عن تأثير إيجابي لكل من الإنفاق العام والتضخم على الميزان التجاري، مع خلو النموذج من المشكلات القياسية وثبات معلماته عبر الزمن.

وتخلص الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط تمثل عاملاً حاسماً في تحديد وضع الميزان التجاري الليبي، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل درجة الاعتماد على النفط، بما يعزز استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الميزان التجاري، الاقتصاد الليبي، نموذج ARDL، السلاسل الزمنية، التقلبات النفطية.

Abstract

This study aims to examine the impact of oil price fluctuations on the trade balance of the Libyan economy over the period 1980–2022, given Libya's heavy dependence on oil as the main source of national income and public finance. The study employs an econometric

analytical approach based on time series data and applies the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to investigate both short-run and long-run relationships between oil prices and the trade balance, alongside other macroeconomic variables, namely government expenditure and inflation.

The unit root test results indicate that all variables are stationary at first difference. The bounds testing approach confirms the existence of a long-run cointegration relationship among the variables. The empirical findings reveal a positive and statistically significant long-run relationship between oil prices and the trade balance, implying that higher oil prices contribute to an improvement in Libya's trade balance. In addition, government expenditure and inflation exhibit positive effects on the trade balance. Diagnostic tests confirm the stability and adequacy of the estimated model.

The study concludes that oil price fluctuations play a crucial role in shaping Libya's trade balance, highlighting the need for economic policies aimed at diversifying income sources and reducing reliance on oil in order to enhance long-term trade balance stability.

Keywords: Oil Prices, Trade Balance, Libyan Economy, ARDL Model, Time Series Analysis, Oil Price Fluctuations.

المقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النفط المحرك الرئيسي للطاقة العالمية، والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في ظل النمو المتزايد نظراً لملائمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، حيث تلعب أسعار النفط دوراً حيوياً في تشكيل الاقتصادات العالمية، لا سيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية ومنها ليبيا، حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني الليبي، وتسهم عائداته بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

شهد الاقتصاد الليبي تحولات جذرية مع اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وانتقلت البلاد من واحدة من أفقر الدول إلى دولة تمتلك موارد طبيعية هائلة، ومنذ بدء إنتاج النفط عام (1961) أصبح النفط يشكّل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث مثلت صادرات النفط ما نسبته (96%) من إجمالي الصادرات السلعية، وباعتبار النفط سلعة استراتيجية تقوم عليها عملية التبادل التجاري يعرضها للتقلبات في الأسعار بالصعود أو الهبوط وعدم الثبات، حيث شهدت أسعار النفط على مدار السنوات الماضية تغيرات حادة نتيجة لعدة عوامل تشمل الطلب العالمي، الصراعات الجيوسياسية، وسياسات الإنتاج للدول المنتجة، هذا التذبذب في أسعار النفط يؤدي أحياناً إلى أزمات اقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، مما يترتب على ذلك نتائج متراكمة على الاقتصاد الليبي الذي يعتبر من أكثر الاقتصاديات تأثرا بتغيرات أسعار النفط.

مشكلة الدراسة:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي على النفط الخام كمصدر رئيسي لتمويل الخزانة العامة، نظرًا لاعتماده الكبير على هذا المورد الوحيد، مما يجعله عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية وبالتالي فإن أي تغير في أسعار النفط العالمية يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري في البلاد، بناءً عليه، تهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980- 2022؟"

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على قضية أساسية تواجه الدول المنتجة للنفط، وهي الاعتماد الكبير على النفط كمصدر وحيد للدخل، مما يجعل اقتصادها هشاً وعرضة للانهيار في أي لحظة نتيجة

للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، حيث أن ليبيا تعتمد على تصدير النفط لتغطية (85%) من احتياجاتها المستوردة، مما يجعل الميزان التجاري عرضة لعجز مستمر نتيجة تقلبات الأسعار، إضافةً إلى ذلك، تعالج الدراسة مشكلة بنيوية يعاني منها الاقتصاد الليبي، وهي ضعف التنوع الاقتصادي، وتكتسب الدراسة أهمية خاصة بسبب الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي تمر بها ليبيا، والتي تزيد من تأثير الاعتماد على النفط كسلعة تحدد أسعارها خارجياً.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. بناء إطار نظري يسهم في تفسير وفهم طبيعة العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط والميزان التجاري.

ب. تحليل العلاقة القياسية بين تقلبات أسعار النفط و الميزان التجاري، من خلال نماذج كمية واختبارات قياسية مناسبة.

ت. الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في دعم صانعي القرار في الاقتصاد الليبي لمواجهة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري.

فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة كالتالي:

* توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط وبين الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي؟

الدراسات السابقة:

1. دراسة الحويج، (2018) أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا" استخدمت الدراسة تحليل الارتباط، واختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وانحدار التكامل المشترك، حيث توصلت الدراسة إلى ارتباط أسعار النفط بعلاقة موجبة وقوية مع الميزان التجاري وكذلك وجود أثر إيجابي لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الإجمالي في ليبيا.
2. دراسة ديار وخالدي (2019) أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري حيث ظهرت نتائج الدراسة الإحصائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ان هناك علاقة طردية قوية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، في حين كانت العلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي.
3. دراسة حسين (2018) تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوبك العراق نموذج، ومن خلال الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي حيث تفترض الدراسة أن التقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مستويات التجارة الخارجية العراق كنموذج وذلك الاعتماد هذا البلد على العائدات النفطية في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة أسعار النفط الخام فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، وزيادة قيمه الواردات في فائض الميزان التجاري.
4. دراسة نجويه (2016) بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر استخدمت اختبار ديكي فوللر جوهانسون، غرانجر وفيشر كذلك لتحديد مدى هذا التأثير، إذا توصلت الدراسة إلى أن سعر النفط يؤثر على وضعية الميزان التجاري لوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر.
5. دراسة عبد المنعم وبودربالة (2016) آثار صدمات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكمية حالة الجزائر، وقد بينت ان هناك مجموعة من بين المتغيرات الاقتصادية الكمية الميزان التجاري

المتأثر بصدمات أسعار حيث توصلت إلى وجود علاقة بين صدمات أسعار البترول والمتغيرات الاقتصادية الكمية، من بينها الميزان التجاري.

6. دراسة بلقاسم ويعقوب (2017) أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري " باستخدام نموذج الانحدار البسيط واعتمدت على سعر البترول كمتغير التفسير رصيد الميزان التجاري، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد حيث يؤثر سعر البترول على الميزان التجاري.
7. دراسة Hassan, S. A., & Zaman, K(2012) تأثير ارتفاع أسعار النفط على الميزان التجاري لباكستان باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1975 إلى 2010. حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين أسعار النفط وسعر الصرف والميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاع بنسبة 1% في أسعار النفط وسعر الصرف إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة 0.382% و0.342% على التوالي، كما تكشف الدراسة عن علاقة سببية بين أسعار النفط وسعر الصرف، مما يشير إلى أن باكستان بحاجة إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة لتقليل اعتمادها على واردات النفط.
8. دراسة Bao, N (2014) تأثير صدمات أسعار النفط على الميزان التجاري لفيتنام باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1980 إلى 2012. حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الميزان التجاري، مع تأثير أكبر على صادرات النفط أكثر من الواردات، وتوضح الدراسة كيف أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري بشكل كبير في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية.
9. دراسة chubert (2009) أثر الصدمات الخارجية الأسعار النفط على الحساب الجاري للدول المستوردة للنفط، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن يتأثر ميزانها التجاري عكسيا مع ارتفاع أسعار النفط، وذلك لدخول النفط مباشرة في تكاليف الإنتاج، وأن ارتفاع هذه التكاليف نتيجة الارتفاع أسعار النفط يؤدي مثلاً إلى انخفاض الاستثمارات وإنفاق القطاع الخاص، وبالتالي انخفاض الإنتاج مؤقتاً، وذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وكذلك الصادرات، ولا يعني ذلك انخفاض الطلب على السلع المستوردة، أي تبقى الكميات المستوردة كما كانت، ولكن انخفضت الكميات المصدرة، وبالتالي انخفاض في الميزان التجاري، كردة فعل الارتفاع أسعار النفط.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- **الحدود الزمانية :**تغطي الدراسة الفترة بين (1980) إلى (2022)، وهي فترة شهدت تقلبات كبيرة في أسعار النفط نتيجة لأحداث اقتصادية وسياسية عالمية.
- **الحدود المكانية :**تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي، كون ليبيا تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1980-2022) من عدة مصادر تتمثل في تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي، منظمة أوبك، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتحليل هذه البيانات قياسياً باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR) ونماذج التكامل المشترك (Cointegration Models) لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي EViews لتطبيق النموذج القياسي واختبار الفرضية.

الميزان التجاري:

أولاً: مفهوم الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات ويشكل أهم جزء به، ويقصد به رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ويعتبر من المؤشرات الاقتصادية التي يقاس بها قوة الاقتصاد، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، وتعددت

المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، ويعرف على إنه بيان يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات (تمار أمين 2018، ص 96)، "فالميزان التجاري عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع المادية فقط والتي تتم خلال فترة إعداد الميزان، وتمر بحدود الدولة الجمركية ويطلق عليه أيضاً اسم ميزان التجارة المنظورة (عوض الله، 2005، ص102).

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة في العادة (3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد، ويعبر عنها بالمعادلة التالية: (Y) اجمالي صادرات البلد - (x) إجمالي ورادات البلد = رصيد الميزان التجاري (شوشان 2015، ص81)، ويعرف أيضاً بانه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موفق، وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قبل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق (عبد الله، 2012، ص 2).

ثانياً: العجز والفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام التي تحضى بأهمية كبيرة في الاقتصاد لما يلعبه من دور كبير في عملية التجارة الخارجية، واهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في ميزانها التجاري فهي تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن منتجاتها منافسة لها وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي، وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق النمو الاقتصادي (شوشان، (2015).

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للدولة، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح الدولة وتفوقها في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى (أحمد، 1993).

أما العجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعاً أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها نحو الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضاً أن يزداد الطلب على عملات الدول المصدرة مقابل تزايد عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى تناقص وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الاجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي، وانخفاض مستويات التشغيل، وتزايد البطالة الذي بدورة يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها (عبد الحميد، 2000).

وتنبع أهمية الميزان التجاري من انعكاسه إيجاباً على نمو مدخرات الاقتصاد عندما يكون الفرق موجباً، وانعكاسه سلباً على مدخرات الاقتصاد عندما يكون الفرق سالياً، هذا بالإضافة إلى إنه يشكل أهم المعاملات الاقتصادية لميزان مدفوعات الدولة.

جدول 1. يوضح رصيد الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1980-2202) الذي يقدر بملايين الدينارات.

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
1980	17998.23	2002	5250.62
1981	7914.236	2003	9209.253
1982	6751.797	2004	10271.28

27153	2005	6930.498	1983
39467	2006	5404.194	1984
40028	2007	9212.581	1985
51089	2008	4323.633	1986
18816	2009	4127.254	1987
29777	2010	859.659	1988
9590	2011	3371.55	1989
44650	2012	7695.487	1990
15199.7	2013	5984.315	1991
-14120.7	2014	5376.634	1992
-7687.6	2015	2507.28	1993
-2645	2016	5087.588	1994
11548.6	2017	3813.22	1995
23164.5	2018	3822.827	1996
15848.8	2019	2784.179	1997
901.6	2020	3569.482	1998
6929.2	2021	3099.219	1999
96390.7	2022	5163.157	2000
*****	****	3977.997	2001

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والإحصاءات، قطاع الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاءات التجارة الخارجية أعداد مختلفة، تقارير مصرف ليبيا المركزي.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات طيلة الفترة (1980-2012)، أي أن الاقتصاد الليبي قد حقق فائض في ميزانه التجاري طيلة هذه الفترة، وهذا الفائض يتزايد في حين ويتناقص في حين آخر، فبينما سجل فائض الميزان التجاري للاقتصاد الليبي مستوى مرتفع بلغ مقداره (17998.23) مليون دينار في عام 1980 وذلك بفضل تزايد قيمة الصادرات النفطية نتيجة للمستوى المرتفع الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة (1979-1980) والتي تضاعفت بحوالي أربع مرات عما كانت عليه قبل هذه الفترة، عاد بعد ذلك ليتناقص مسجلاً أدنى مستوى له خلال عقد الثمانينات بلغ مقداره (859.659) مليون دينار في عام 1988، بسبب ظروف سياسية واقتصادية يعود بعضها إلى إيقاف أمريكا استيرادها للنفط الليبي والتي تعتبر أكبر مستورد للنفط الليبي حتى عام 1980، وكذلك تقليص بعض بلدان أوروبا الغربية وارداتها من النفط الليبي، بالإضافة إلى ذلك الركود الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان الصناعية في أوائل عقد الثمانينات. (الفيتوري والمهدي 1992، ص 30 -31).

هذه الظروف وغيرها ساهمت وبشكل واضح في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط الخام في السوق الدولي، وبالتالي انخفاض في القيمة الإجمالية للصادرات الليبية، وقد شهدت الفترة (1989-2001) ، تذبذباً في فائض الميزان التجاري للاقتصاد الليبي، حيث شهد تناقصاً حاداً خلال هذه الفترة ليسجل حوالي (356.9482) مليون دينار في عام 1998، وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، وهذا المستوى المنخفض للفائض خلال هذا العام كان نتيجة للانخفاض في القيمة الإجمالية للصادرات والسبب في ذلك كما سبق الذكر هو الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضاً على ليبيا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي أما بالنسبة للفترة (2002 - 2008) فقد كانت فترة انتعاش وتزايد مستمر لفائض الميزان التجاري للاقتصاد الليبي، حيث حقق فائض الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال فترة الدارسة في عام 2008، بمقدار

(21891.1) مليون دينار، وذلك بفضل المستوى المرتفع غير المسبوق الذي شهدته القيمة الإجمالية للصادرات خلال هذا العام بسبب الارتفاع في أسعار النفط الخام في السوق العالمية خلال عام 2008، إضافة إلى تعديل وإصدار بعض التشريعات في مجال التجارة الخارجية الليبية نذكر منها القرار رقم (9) 2008 بشأن تنظيم التصدير والاستيراد (مصرف ليبيا المركزي، 2008، ص 50)، كما يلاحظ إنه قد تناقص فائض الميزان التجاري للاقتصاد الليبي في عام 2009م، نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات في هذا العام، والانخفاض في قيمة الصادرات رجوعه للانخفاض في أسعار النفط عما كانت علية العام السابق (المبروك،2017)، كما نلاحظ بان هناك ارتفاع في قيمة الميزان التجاري عام 2010 وذلك لارتفاع قيمة الايرادات النفطية خلال هذا العام نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية عما كانت علية خلال العام السابق، فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري الليبي. (تقرير مصرف المركزي، 2010، ص61)

أما خلال العام 2011، تأثر الوضع العام للميزان التجاري حيث شهد قطاع النفط توقفاً شبه كامل خلال فترة 17 فبراير 2011، مما أدى إلى انخفاض فائض الميزان التجاري لليبيا، ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول انخفاض في غير صالح الميزان التجاري بداية من عام 2013، وان الميزان التجاري قد تأثر للعام الرابع على التوالي حتى عام 2016 بانخفاض قيمة الصادرات النفطية مما أدى إلى حدوث عجزاً في الميزان الكلي ثم عاد الميزان التجاري الليبي ليحقق فائض في قيمته في عام 2017 وحتى عام 2019 شهد فائض وان كان منخفض مقارنة بالسنة السابقة له 2018، ويعزى هذا الانخفاض لانخفاض الصادرات السلعية من 41.5 مليار دينار خلال العام 2018 إلى 40.6 مليار دينار خلال العام 2019، في حين لم يطرأ أي تغيرات تذكر على حصيلة الصادرات النفطية على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة من النفط خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018، وارتفاع قيمة الواردات السلعية في 2019، حيث كان للإجراءات إلى تتبناها الدولة في شكل اصلاحات اقتصادية في سبتمبر 2018 أثر ملحوظ على زيادة حجم الواردات من السلع خلال العام 2019، حيث يمثل هذا الاجراء في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي.(مصرف ليبيا المركزي، 2019)

وقد حقق الميزان التجاري عجز في عام 2020 مقابل فائض عام 2019، حيث سجل انخفاضاً كبيراً يرجع إلى انخفاض الصادرات النفطية عام 2020 نتيجة لحالة الاغلاق القسري للموانئ النفطية على المستوى المحلي، ولتفشي فيروس كورونا على المستوى العالمي، مما أثر سلباً على الطلب العالمي للنفط الذي بدوره انعكس على الأسعار العالمية. (مصرف ليبيا المركزي، 2020)، بذلك فإن تأثير التغيرات في حجم الصادرات النفطية من حيث الكميات المصدرة وتغيرات أسعار النفط العالمية له تأثير واضح على وضع الميزان التجاري وتحقيق الفائض أو العجز وذلك نتيجة لهيمنة الإيرادات النفطية على الحجم الأكبر من الإيرادات للدولة الليبية خلال فترة الدراسة.

صياغة نموذج الدراسة وتحليل البيانات:

يمثل الميزان التجاري المرأة العاكسة لوضع الاقتصاد في الدولة، فقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية منها دراسة (schbert 2009) (Qiangian 2011) ودراسة كلا من (Hassan and Zaman 2012) ودراسة (2014,Bao) وبناء على هذه الدراسات التي أكدت وجود علاقة بين هذه المتغيرات يتم بناء النموذج وصياغته على النحو التالي:

$$TD_t = \beta_0 + \beta_1 PO_t + \beta_2 GE_t + \beta_3 INF_T + E_t$$

حيث أن:

Trade Balance = TD (الصادرات - الواردات) وتعبر عن رصيد الميزان التجاري.

Price of Oil = PO أسعار النفط العالمية، (سعر البرميل الواحد من النفط الخام عالمياً).

Government Expenditure = GE الإنفاق العام.
Inflation = INF التضخم (حيث سيتم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI).
E_t = حد الخطأ العشوائي.

تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات الاقتصادية التي تم جمعها من مصادر مختلفة، واستخدامها في الدراسة بغرض تحليلها، باستخدام الأساليب القياسية المناسبة في تقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقات الخطية، والكشف عن علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، بهدف قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا خلال فترة الدراسة، ولعرض نتائج اختبارات الكشف عن جذر الوحدة (السكون) ونتائج اختبار العلاقات طويلة الأجل، ونتائج الاختبارات التشخيصية للكشف عن المشاكل القياسية للنموذج المقدر، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

أولاً: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

الجدول 2. تم استخدام اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع ADF Test) وكانت نتيجة الاختبار كالتالي:

المتغيرات	المستوى I(0)	الفرق الأول I(1)
TD	-2.307227	-5.068194
PO	-0.614034	-4.985567
INF	-3.078059	-5.892755
EG	-0.243705	-10.52284

نستنتج من الجدول السابق أن السلسلة الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في المستوى واستقرت عند الفرق الأول.

ثانياً: اختبار اختيار فترة التأخير للنموذج

تم تحديد فترة الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج وفقاً لمعايير (AIC,SC, HQ) ، وهي فترة زمنية واحدة (Lag1) من خلال النتائج التالية:

الجدول 3. فترة الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج وفقاً لمعايير (AIC,SC, HQ)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
1.578149	1.713041	1.521065	5.38e-05	NA	-16.53437	0
-0.584249*	0.090207*	-0.869672*	5.01e-06*	78.67028*	31.74057	1
-0.243420	0.970602	-0.757180	6.13e-06	19.30849	46.22193	2

ثالثاً: اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

هذا الاختبار يقوم على استخدام القيم الحرجة لاختبار F والتي تسمى القيم الدنيا والقيم العليا، ومن خلال التالي تظهر قيمة F المحسوبة (6.419) أكبر من قيمة الحد الأعلى (3.67) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك، وعليه يمكن التأكيد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول 4 اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Sample: 1980 2022				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0441	2.108292	0.694541	1.464295	C
0.0000	-5.410216	0.174307	-0.943036	LNTD(-1)*
0.0251	2.367084	0.392997	0.930258	LNPO**
0.2598	1.150299	0.179970	0.207020	LNINF**
0.4694	0.733411	0.214601	0.157391	LNGE**
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0151	2.588699	0.381060	0.986449	LNPO
0.2580	1.154624	0.190126	0.219525	LNINF
0.4731	0.727193	0.229510	0.166898	LNGE
0.0170	2.539064	0.611542	1.552746	C
EC = LNTD - (0.9864*LNPO + 0.2195*LNINF + 0.1669*LNGE + 1.5527) معادلة **ARDL**				
Null Hypothesis: No levels relationship			**F-Bounds Test**	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	**6.419357**	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

ولتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نجد أنه في الأجل الطويل العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبين الميزان التجاري مهمة جداً، حيث أن تأثير ارتفاع أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة ستعمل على زيادة الميزان التجاري بمقدار 0.98 وحدة، وبالتالي على السلطات المسؤولة عن السياسة المالية الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لتحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري الليبي، بينما المتغير GE يفسر بأن هناك علاقة خطية بين الانفاق العام والميزان التجاري، فعند تأثير ارتفاع الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري بمقدار 0.17 وحدة، أما المتغير INF يفسر أن تأثير ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف ينتج عنه ارتفاع في الميزان التجاري بمقدار 0.22 وحدة،

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

لاعتماد نتائج اختبارات نموذج ARDL المقدرة في التحليل القياسي والاقتصادي للنتائج السابقة وتفسيرها، لابد من اجراء بعض الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، للكشف عن وجود أي مشاكل قياسية به، والتأكد من جودة فعالية النموذج تفادياً للتفسير الخاطئ للنتائج، حيث تم القيام بمجموعة من الاختبارات التشخيصية والتي تبين من خلالها خلو النموذج من المشاكل القياسية كما هو موضح أدناه.

1. نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test)

تظهر النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي في النموذج، حيث أن قيمة Prob chi Square (0.097) وهي أكبر من 0.05، كما هو موضح كالتالي:

الجدول 6. نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
0.1283	Prob. F(1,27)	2.461634	F-statistic
0.0968	**Prob. Chi-Square(1)**	2.757278	Obs*R-squared

2. نتائج اختبار عدم التباين (التجانس) ARCH Test

نلاحظ قيمة احتمال Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية 10% أي 0.1739> 0.10 ، وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين الخطأ، كما أن قيمة F جاءت معنوية أكبر من 10%، وهذا يؤكد على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، فيما يعني عدم وجود مشكلة تغاير أو عدم تجانس، هذا يؤكد صلاحية النموذج المستخدم، كما هو موضح ادناه:

الجدول 7. نتائج اختبار عدم التباين (التجانس) ARCH Test.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.1863	Prob. F(1,27)	1.838914	F-statistic
0.1739	**Prob. Chi-Square(1)**	1.849186	Obs*R-squared

3. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test

يتضح من خلال الشكل التالي إن قيم البواقي في النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً.

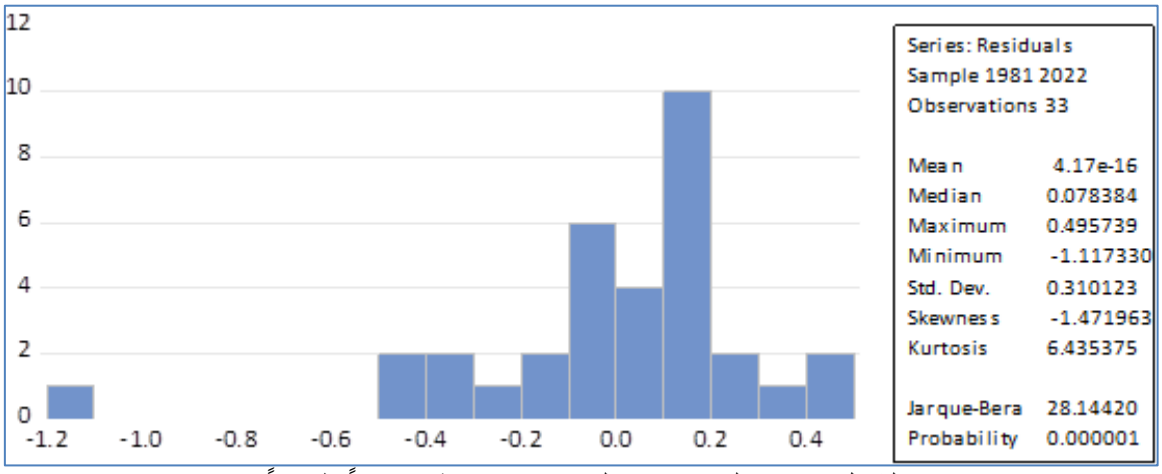

الشكل 1. قيم البواقي في النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً.

4. اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset Test.

الجدول 8. اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test			
Probability	df	Value	
0.7804	27	0.281538	t-statistic
0.7804	(1, 27)	0.079264	F-statistic
0.7558	1	0.096736	Likelihood ratio

تظهر نتائج الاختبار عدم معنوية الإحصاءات F, T عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إن معلمات النموذج لها أداء سليم وتتمتع باستقرارية.

4. اختبار الاستقرارية Cusum Test

نلاحظ من الشكل أن القيم التجميعية أو المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عنن خط وسطي (داخل حدود الثقة)، أي أن المقدرات ثابته عبر الزمن، مما يؤكد أن المتغيرات مستقرة خلال فترة الدراسة.

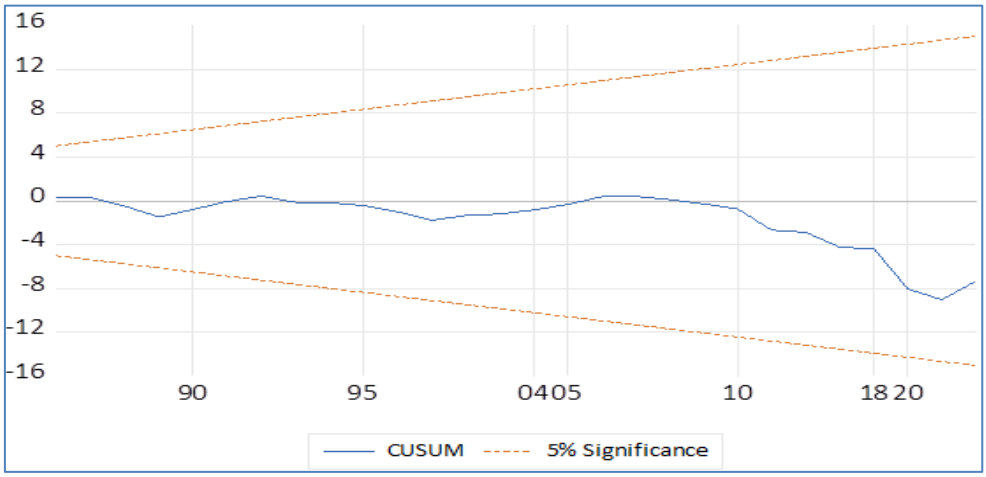

الشكل 2. المجموع التراكمي للبواقي

نتائج الدراسة:

1. أظهرت نتائج التحليل رفض فرضية الدراسة والتي مفادها أن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبين الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2022) علاقة عكسية، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري علاقة طردية.
2. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) أن متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع، حيث أنها غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، وهذا ما امكننا من استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتحليل التكامل المشترك.
3. بينت الدراسة وجود تأثير طويل الأجل لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط يعد عاملاً ايجابياً لتحقيق فائض في الميزان التجاري.
4. أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الميزان التجاري وبين كلاً من المتغيرات أسعار النفط والإنفاق العام والتضخم، مما يعني ان أي اختلالات يمكن أن تظهر في المدى القصير يمكن تصحيحها وعودتها إلى التوازن في المدى الطويل.
5. أظهرت نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية خلو النموذج من المشاكل القياسية، كما أوضحت نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر استقرار وصحة النموذج المستخدم في الدراسة.

المراجع:

1. اللاوي، الطيب وآخرون(2017)، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(1985-2015) مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية.
2. بادري، مروة(2017)، أثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري دراسة تحليله لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك .
3. بو بكري، رقية وآخرون(2013)، مدى تأثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .
4. بوخشيم عبد الناصر عزالدين(2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي (1973-1998)، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الإسكندرية، مصر.
5. تمار، أمين (2018)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للجزائر للفترة (1986- 2005)، اطروحة دكتوراه جامعة لوسنيي على البليدة .
6. جامع، عبد الله(2012)، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2010) على الاقتصادات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي الجزائر، جامعة بسكرة .
7. دوحة، سلمي (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر جامعة محمد خضير بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية اطروحة دكتوراه بيطام .
8. زمال، وهيبة (2018)، أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
9. سيليا، العمري(2020)، أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري لحالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي.
10. شوشان، زهير(2015)، تقلبات اسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري. مذكرة ماستر أكاديمي.
11. شيبوب، عيشة(2019)، انعكاسات تغير اسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي.

12. عبد الكريم، المؤمن وعبد القادر، عبد الرحمان(2017)، تأثير تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2016)، جامعة الزيان الجزائر.
13. قابوش، لبني(2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2003 حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي .
14. الرقط سليمه وغمسون، نعيمة(2020)، أثار تقلبات أسعار النفط على ميزان الدفوعات رسالة ماجستير. الجزائر .
15. محمد، شرف الدين جمعة جبريل(2017)، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012) رسالة ماجستير جامعة بنغازي ليبيا.
16. هريات، فؤاد(2020)، محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(1980- 2017)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
17. ابو سنينة، محمد عبد الجليل(1989)، الصادرات الصناعية الليبية الواقع والإمكانيات المتاحة، والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1
18. الشامي، سلام والطروق هيثم (2012)، قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات(1970-2009) مجلة التخطيط والتنمية العدد5.
19. الشريف، علي سعيد وعبدالله، احميد مجحود: أثر انخفاض العوائد النفطية على الاقتصاد المحلي، دراسة قياسية خلال الفترة (1992-2012).
20. الحويج، حسين فرج(2018)، أثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا.
21. بلقاسم، مروة ويعقوب(2017)، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري.
22. حسين(2018)، تحليل أثر تقلبات اسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوبك العراق نموذج.
23. خير الدين، وحيد (2008)، تحديد تأثيرات تذبذب أسعار استيراد النفط الخام، وبيان كيفية انتقال هذه التأثيرات إلى كل من مستوى الأسعار، والعجز في الميزان التجاري الأردني.
24. شامية، عبد الله امحمد(2007)، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية .
25. عمراني، سفيان(2015)، أثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
26. كريدلة، مصطفي مفتاح(2013)، أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010) مجلة الدراسات الافريقية، المجلد (35).

المراجع الأجنبية:

.1 Hassan, S. A., & Zaman, K. (2012), Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan, Economic Modelling, Volume 29, Issue 6, Pages 2125–2143.

.2 Bao. N (2014), Impacts of Oil Shocks on Trade Balance, Journal of Asian Economics, Volume 35, Pages 1–10 .

.5 Rasche, R. H., & Tatom, J. A (1977), The effects of oil price increases on economic activity: A survey of the literature, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 59(5), 31–44.

.7 Schubert, S. F. (2009), Dynamic effects of oil price shocks and their impact on the current account, Macroeconomic Dynamics,)2(81, 316–33.7

.8 Tiwari, A. K., Arouri, M., & Teulon, F. (2014). Oil prices and trade balance: A frequency domain analysis for India, Economics Bulletin,)2(43, 663–680.

9.Qangian. Z. (2011). The impact of international oil price fluctuation on China's economy,Energy Procedia,5.1360–1364.

.11 Kilian, L., Rebucci, A., & Spatafora, N. (2009), Oil shocks and external balances, Journal of International Economics,77,(2), 181–194